الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٨**

الجمعة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

بنود جدول الأعمال ٨٦ إلى ١٠٣ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نواصل بعد ظهر هذا اليوم المائدة المستديرة بشأن آلية نزع السلاح التي شرعنا فيها بالأمس. وأود أن أرحب بسعادة السفير كريستيان ستروهال، رئيس مؤتمر نزع السلاح، وسعادة السيد أندريه توبيك، رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتوجد معنا أيضا متكلمة من الأمس، هي السيدة تيريزا هتشينس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبغية مواصلة سير أعمال اللجنة، سأكون ممتنا لو أوجز المتكلمون ملاحظاتهم.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، سأعلّق الجلسة حتى نتمكن من مواصلة مناقشتنا بصورة غير رسمية.

علّقت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نستمع الآن إلى مزيد من المتكلمين في المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح.

السيد هيلغرن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم مرة أخرى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا راسخا بأن اتخاذ نهج متعدد الأطراف نحو تحقيق الأمن ونزع السلاح ومنع الانتشار هو أفضل سبيل لصون السلام الدولي. ويرى الاتحاد الأوروبي، بوصفه مؤيدا قويا لتعديده الأطراف الفعالة، أن الجمعية العامة واللجنة الأولى التابعة لها ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمعاهدات الدولية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المختلفة، بالترافق مع المنظمات التابعة لها وعمليات الاستعراض، هي كيانات يعزز كل واحد منها الآخر. ونظرا للتهديدات الجديدة للأمن، فإن آلية نزع السلاح تضطلع بدور هام بشكل متزايد. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على الآلية، وتعزيزها عند الاقتضاء.

ونظرا للطابع العالمي للجنة الأولى، فإنها أحد أهم المنتديات لمناقشة وصياغة القرارات بشأن منع مسائل منع الانتشار ونزع السلاح. ففي اللجنة الأولى، علينا تعزيز الفهم المشترك للتحديات الحالية للسلام والأمن وتمكين المجتمع الدولي من التصدي لها بفعالية في جميع الهيئات ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الأعمال التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في ظل القيادة الحنكة للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي. ويضطلع المكتب، في جملة أمور، بدور رئيسي في دعم تنفيذ ولايات الجمعية العامة ومقرراتها وقراراتها ذات الصلة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الدائم الوحيد المتاح للمجتمع الدولي من أجل مفاوضات نزع السلاح. ورحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا باعتماد المؤتمر لبرنامج عمله الشامل بتوافق الآراء، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، ويشعر الاتحاد بالأسف العميق لأن تنفيذ برنامج العمل لم يبدأ قبل نهاية دورة عام ٢٠٠٩. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى البداية المبكرة للأعمال الجوهرية في عام ٢٠١٠، بالبناء على توافق الآراء السياسي الذي تم التوصل إليه هذا العام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر رغبته في أن يشهد توسيع مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة ليشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصبح أعضاء بعد في المؤتمر.

وأنشئت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لتكون هيئة تداولية عالمية معنية بنزع السلاح. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تتمكن الهيئة في المستقبل من الاضطلاع بدورها الكامل في تعزيز الأهداف المحددة في ولايتها ومن بدء النظر المعمق في المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩.

وأسفرت آلية نزع السلاح القائمة عن تعهدات والتزامات هامة في مجال نزع السلاح. ولئن كان هناك مجال للتحسن، فإن الآلية ما زالت لديها إمكانية الاضطلاع بمهامها. ونظرا للتحديات الأمنية الحالية والعلاقات الدولية في الوقت الراهن، من الأهمية بمكان أن نستخدم بصورة فعالة إمكانية آلية نزع السلاح، وعند الاقتضاء، تحسين قدرة الآلية على العمل. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر الأساسي لقدرة أي آلية من هذا النوع على العمل بفعالية هو توافر الإرادة السياسية وحسن النية والثقة واستعداد الدول للامتثال الكامل للتعهدات والالتزامات المتفق عليها. وبتلك الروح، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بصورة بناءة مع جميع أجزاء آلية نزع السلاح.

السيد بيرازا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وهي تحديدا الأرجنتين والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبلدي بالذات، أوروغواي.

إن الدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة إليها تؤكد مجددا على الصلاحية الكاملة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار

بوصفها المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن ينظم المفاوضات بشأن هذا الموضوع من أجل ضمان إحراز نتائج فعالة. وإحراز تقدم في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز فائدة النهج العالمية والإقليمية التي تؤدي، إذا طبقت إلى جانب تدابير بناء الثقة، إلى تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في هذا الميدان، تماشيا مع مسؤوليتها الرئيسية، المسندة إليها بموجب الميثاق، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان ذلك الأمر مفهوما لجميع الدول الأعضاء في المنظمة عندما أكدنا مجددا على التزامنا بإنشاء مجموعة من الهيئات ذات المهام المختلفة ولكن المتكاملة، يتمثل هدفها في تعزيز جهود التداول والتفاوض المشتركة اللازمة لتناول هذه المسألة بالشكل الملائم. وفي هذا الصدد، فإن أهمية وصلاحية هيئة نزع السلاح، باعتبارها الهيئة التداولية والتفاوضية المتخصصة العالمية الوحيدة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ذات أهمية بالغة في البيئة الدولية الحالية المتمثلة في الجهود المتجددة لنزع السلاح النووي.

وقد بدأت الهيئة في العام الحالي دورة جديدة تستمر ثلاث سنوات، واتفقت على أن تتناول خلالها ثلاث قضايا: توصيات لبلوغ هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وعناصر مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح في المدة من ٢٠١٠-٢٠٢٠؛ وتدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وسيجري النظر فيها بمجرد الاتفاق على عناصر مشروع الإعلان. والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها ملتزمة تماما بمواصلة دعم عمل الهيئة. ويبدو أن سنة ٢٠١٠ ستكون عاما للأمل في تحقيق توافق الآراء الضروري في تناول المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

شهد المجتمع الدولي في العام الحالي توصل مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، إلى اتفاقات واعتماده لبرنامج للعمل بعد أكثر من عقد من الجمود. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا لأعضاء المؤتمر ورؤسائه لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل لبلوغ ذلك الهدف. وفي الوقت ذاته، ندعو أعضاء تلك الهيئة إلى دعم بدء العمل الموضوعي بشأن بنود جدول الأعمال المتفق عليها والإسهام في ذلك.

تعرب السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها عن دعمها لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما. ونشير إلى المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي لا تحصى في مجال نزع السلاح على الصعيد الإقليمي والتي تركز بوضوح على التنمية. ويجدر بنا أيضا تذكُّر أن المركز الإقليمي هو الوحيد من بين المراكز الثلاثة التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح الذي لا تقتصر ولايته على جهود تنفيذ السلام ونزع السلاح، بل تشمل أيضا تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمكن تلك الولاية الإضافية المركز من تنفيذ مبادرات للدول، تتجاوز كثيرا مجال نزع السلاح. ونتيجة لذلك، يجري تنفيذ أنشطة ذات قاعدة عريضة لكفالة الربط الوثيق بين قضايا السلام والأمن والتنمية المستدامة للدول الأعضاء وأمنها المشترك.

ونؤيد مشروع القرار المتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/C.1/64/L.22)، الذي سيعرضه ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التأكيد على التزام السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة

إليها بمواصلة دعم عمل آليات نزع السلاح التي أشرت إليها، والتي تفيد في تنشيط جهودنا المشتركة الرامية إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مع الإسهام في الوقت ذاته في كفالة رفاه شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نستكمل قائمة المتكلمين، أود أن أطلب تعاون الموجودين في القاعة في حفظ النظام والصمت اللازمين ليتسنى للمتكلمين الإدلاء ببياناتهم بصورة ملائمة. وأشكر الأعضاء مقدما على تعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.22.

السيد أكينو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن صون السلام والأمن الدوليين هدف يتطلب سلسلة من الجهود الشاملة. ويرتبط أحدها بنزع السلاح. وإدراكا من الدول لأن هذه الجهود، سواء كانت فردية أو جماعية، تتطلب محافل ملائمة للنقاش ودعم المتخصصين ومشورتهم، فقد أنشأت الدول آلية لتمكيننا من إحراز تقدم على طريق بلوغ هدف صون السلام والأمن الدوليين. وفي إطار آلية نزع السلاح، أنشأنا مراكز إقليمية للسلام ونزع السلاح، حيث يوجد مقر المركز الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيرو.

ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظل يقدم، على مدار ٢٢ عاما منذ إنشائه، دعما مهما لبلدان المنطقة في تعزيز الأمن ونزع السلاح والتنمية. وفي الوقت ذاته، فإن المركز يدعم أيضا، في إطار المجالات المتعددة التي ينشط فيها، تنفيذ العديد من المبادرات في مجالات تدابير بناء الثقة، وتحسين الأمن العام عن طريق خفض العنف المسلح، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتشجيع وتنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف لنشر ثقافة السلام.

لقد أصبح العنف المسلح، الذي يتزايد بصورة مطردة في المناطق الحضرية، إحدى أخطر المشاكل الأمنية التي يواجهها جزء كبير من منطقتنا. وهو يشكل عقبة خطيرة أمام السلام الاجتماعي والحكم الرشيد وسيادة القانون. وفي سياق الجهود المشتركة للحكومات الوطنية والمركز الإقليمي، يجري تكثيف العمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وينفذ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العديد من الأنشطة في إطار ولايته لدعم بلدان المنطقة في مجالات مثل تقديم المساعدة التقنية لإصلاح قوانينها الخاصة بالأسلحة النارية وجعلها متوائمة مع الصكوك الدولية ذات الصلة؛ واتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح وبناء القدرات وتنفيذ أنشطة لتعزيز السلام؛ وإعداد التقارير الوطنية وإنشاء آليات لتنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وفضلا عن ذلك، يعمل المركز كأمانة عامة لتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن نزع السلاح وتعزيز السلام.

ويجري تنفيذ كل هذه المبادرات بموارد مالية شحيحة. ومن ثم، فإنه مما يدعو إلى بالغ القلق عدم وجود ميزانية عادية وأن التبرعات أصبحت الآن بالغة الأهمية لعمل المركز. ونتيجة لذلك، فإن قدرة المركز على تنفيذ ولايته بفعالية وتلبية الطلب المتزايد على الدعم أصبحت محدودة بشدة. ونأمل في معالجة هذه الحالة قريبا لكفالة تكريس المساهمات التي تقدم للمركز بالكامل للمشاريع ذات الصلة بمسائل نزع السلاح الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي.

ولتلك الأسباب، فإن مشروع القرار (A/C.1/64/L.22)، المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه، يؤكد مجددا على الدعم القوي لدور المركز في تعزيز الأنشطة

التي تبذلها الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي لدعم السلام ونزع السلاح والاستقرار والأمن والتنمية. ولذلك، وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإنني على ثقة بأننا سنتمكن من التعويل على التأييد القيم لجميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيدة سكوربين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تلتزم النرويج التزاما ثابتا بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكن لكي تنجح تعددية الأطراف، فإن الأمر يتطلب وجود آلية حكومية دولية يمكنها التوصل إلى نتائج موضوعية. وقد أُنشئ هيكل الآلية الحالية في مجال نزع السلاح خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. واليوم، بعد مرور ٣١ عاما، نعيش في عالم مختلف جداً.

في السنوات الأخيرة، شهدنا للأسف كيف أن الهيئات المتعددة الأطراف الرئيسية تعثّرت وهي تحاول أن تكون على مستوى توقعاتنا – بل الأمر الأسوأ أنها أصيبت بالشلل التام. ومع ذلك، فقد شهدنا أيضا بعض الإنجازات الجديرة بالإعجاب، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الألغام، اللتين تحققان نتائج منذ ما يربو على ١٠ أعوام. وتحدونا آمال كبيرة في أن تحقق اتفاقية الذخائر العنقودية نتائج مماثلة.

لكن من الحقائق المحزنة أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم يحققا شيئا يذكر منذ أكثر من عقد. ويسعدنا أن نلاحظ أن المؤتمر تمكن أخيرا في العام الحالي من اعتماد برنامج عمل، لكننا نجد أنه من المقلق عدم تمكنه من بدء المفاوضات المطلوبة بشدة بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ٢٠٠٩. ونتشكك كذلك في فكرة تعريف المؤتمر باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح للمجتمع الدولي، في حين أن ما يزيد على ١٢٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة مستبعدة من العملية.

وسيكون عام ٢٠١٠ حاسما بالنسبة للمؤتمر. وإذا استمرت تلك الهيئة عاجزة عن الإنجاز، فإنه ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت تلك المؤسسة، بصيغتها الحالية، تخدم مصالحنا. لقد تأخرنا طويلا أكثر من اللازم في النظر في أساليب عمل المؤتمر لكفالة أن يصبح أكثر شمولا وأكثر استجابة للتيارات الجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأي هيئة تفاوضية متعددة الأطراف ذات صلة بالواقع وذات مصداقية ينبغي أن تكون مفتوحة أمام أي بلد. وفضلا عن ذلك، يتعين علينا تنفيذ أساليب عمل لا تسمح لبعض البلدان أن توقف العمل بمفردها، وهو الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تهميش هذه الهيئة وإسقاط أهميتها.

وينبغي لنا أن نسأل نفس الأسئلة بشأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فقد واجهت تلك الهيئة، التي كان يفترض أن تكون محفلا تداوليا، صعوبات كبيرة في إجراء مداولات أو تقديم توصيات جوهرية للعمل في مجال نزع السلاح. وإذا كنا نريد الحفاظ على الهيئة، فإنه يجب علينا أن نجعلها عملية بقدر أكبر وأكثر تركيزا وأن نزيد من أهميتها. وما زلنا نعتقد أن الدورات العادية للهيئة ينبغي أن تكون أقصر بكثير وأن تركز على موضوع أو اثنين تحددهما اللجنة الأولى. وبالنظر إلى الولاية التداولية للهيئة، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن نتائج دورات هيئة نزع السلاح يمكن أن تأخذ شكل موجز يعده الرئيس، ويمكن أن يدل على المجالات التي قد يظهر توافق آراء فيها.

وفي ضوء الطابع العالمي للجنة الأولى، فإننا نعتبرها أساسية في النهوض بالعمل المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتنادي النرويج منذ عدة سنوات بإجراء تحسينات في أساليب عمل اللجنة الأولى لجعل هذه الهيئة أكثر أهمية

في التعامل مع التحديات الأمنية. وبينما نشهد بعض التقدم في طريقة عمل اللجنة، فإنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

وفي هذا الصدد، نود أن نعيد التأكيد على رأينا بشأن بعض أساليب العمل المتعلقة بمشاريع القرارات. في كل عام، نرى جهودا هائلة لحشد أكبر عدد من المقدمين لمشاريع القرارات. فهل ذلك النهج هو أفضل سبيل للاستفادة من وقتنا وطاقتنا؟ وإذا تمكنا من الاتفاق على أن يقتصر تقليد البحث عن مقدمين على مشاريع القرارات الجديدة فقط، فإن من شأن ذلك زيادة كفاءة اللجنة الأولى.

وفضلا عن ذلك، نرى أنه في حالة اتخاذ قرار فإنه سيظل قائما، ما لم يتقرر خلاف ذلك. ومن شأن ذلك تمكيننا من خفض عدد القرارات المتكررة وإتاحة مزيد من الوقت لإجراء مناقشات موضوعية ومركزة. ونلاحظ أيضا أن نصوص عدد كبير جدا من القرارات تكاد تكون مطابقة للقرارات المتخذة في الأعوام السابقة، وبالتالي فإنها لا تأخذ في اعتبارها الفرص السياسية الجديدة الناشئة لدفع جدول أعمال نزع السلاح قُدما.

تُعقد دورة اللجنة الأولى للعام الحالي بعد اجتماع القمة التاريخي لمجلس الأمن. وقد بعث القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) برسالة سياسية قوية بشأن الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترى النرويج أن هذه الدورة للجنة الأولى ينبغي أن يكون لها هدفان: بناء توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى أن تحقق الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح نتائج، وتعزيز الفهم المشترك للكيفية التي ينبغي التعامل بها مع التهديدات الأمنية الحالية والجديدة. ومن شأن ذلك أيضا منح ثقل هائل للمؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد في أيار/مايو ٢٠١٠.

وليس من الواضح أن اللجنة نجحت في تلك المهمة. وإذا لم نقم بتجديد هذه الهيئة، فسنستمر في رؤية مؤسسات أخرى، مثل مجلس الأمن، تضطلع بالمسؤولية عن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وللنهوض بعمل اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، نعتقد أن من الحكمة عقد دورة رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، شريطة أن نتمكن من الاتفاق على تعديل هيئاتنا التفاوضية المتعددة الأطراف لتحسين الاستجابة للفرصة التي تظهر الآن. والتوصل إلى اتفاق من هذا القبيل لن يكون سهلا، ولكنه ممكن شريطة أن تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستعدة للإسهام بطريقة بناءة.

وختاما، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها النرويج لانخراط آلية نزع السلاح بصورة نشطة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح، وكذلك الدور الإيجابي لمعاهد الأبحاث مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يقوم بدور هام جدا في إثراء مناقشاتنا. ونأمل في أن نرى مزيدا من التفاعل مع المجتمع المدني مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.41.

السيد ستروهال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن آخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن هذه المرة لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.41، المعنون ”تقرير مؤتمر نزع السلاح“، باسم وفد النمسا وزملائي رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٩، ممثلي الأرجنتين وأستراليا والجزائر وزمبابوي وفييت نام. وأعتقد أنه يمكنني الإيجاز عقب المناقشات غير الرسمية التي جرت بعد ظهر اليوم.

من الواضح أن عام ٢٠٠٩ فتح فصلا جديدا في مسيرة مؤتمر نزع السلاح. ويختلف هذا العام كثيرا عن

الأعوام السابقة، حيث تمكنا أخيرا من أن نعتمد بتوافق الآراء برنامج عمل بعد أكثر من عقد من الجمود. غير أنه في غضون ذلك، كما جرت الإشارة إليه، لا يزال بدء العمل الموضوعي أمرا بعيد المنال. ولذلك، مع إدخال بعض التعديلات للتعبير عن التطورات التي حدثت في هذا العام، فإن هيكل مشروع القرار ومضمونه مبنيّان بدرجة كبيرة على غرار قرارات الأعوام السابقة، والتي جرى دائما اتخاذها دون تصويت.

أعرف أن عددا من الوفود كان يحبذ اتباع نهج أكثر طموحا لا يبرز تطورات هذا العام فحسب، ولكن أيضا التوقعات بأن يؤدي اتخاذ القرار بتوافق الآراء إلى الإسراع بالبدء في إجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على النحو المتوخى في برنامج العمل. وكانت تلك الوفود تحبذ أيضا وجود إشارة أقوى إلى دعم اجتماع القمة الأخير لمجلس الأمن لمؤتمر نزع السلاح، وتحديدا، دعوته إلى الإسراع ببدء تلك المفاوضات.

وفضّلت وفود أخرى اتباع نهج تقليدي بقدر أكبر. فقد أرادت مواصلة العمل على أساس القرارات السابقة المتخذة هنا، مؤكدة على أن مؤتمر نزع السلاح نفسه هو الذي يجب أن يقرر ليس برنامجه فحسب، ولكن أيضا تقدمه. وبالنسبة لنا نحن مقدمي مشروع القرار، فإن أهم عنصر ما زال يتمثل في استمرار الجمعية العامة في الاهتمام بشدة بعمل مؤتمر نزع السلاح وتشجيعه على مواصلة عمله بغية التوصل إلى نتائج ذات مغزى، مع الإقرار بالإنجازات السابقة وقدرته على مضاهاتها مرة أخرى.

وكما قلت، أعتقد أن نص مشروع القرار واضح تماما في حد ذاته. ففي الديباجة، نشير، من بين أشياء أخرى، إلى خطب الأمين العام ووزراء الخارجية وغيرهم من كبار الشخصيات، وكذلك إلى التطورات في مجلس الأمن وقرار مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج للعمل. ونعبّر أيضا عن الشعور الجماعي بالحاجة الملحّة في المؤتمر إلى الشروع في العمل الموضوعي.

وفي منطوق مشروع القرار، نشير إلى المناقشات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل، وكذلك إلى الأعمال التي تتخلل الدورات والمشاورات بين الرؤساء والأعضاء الحاليين والقادمين. ومما يثلج صدري كثيرا في هذا السياق الاستعداد القوي لدى زميلي ممثل بنغلاديش لمتابعة المشاورات بالفعل في هذه المرحلة.

ونعكف حاليا على صياغة النص في صورته النهائية ونحن على ثقة بأننا سنتمكن من عرض نسخة موحدة في مطلع الأسبوع المقبل. لقد ظل مشروع القرار بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح يُعتمد بدون تصويت دائما. ونعتقد أن ذلك ينبغي أن يوجهنا أيضا في العام الحالي: وهو عام مفعم بآمال أكبر في النجاح في استئناف عمل المؤتمر في أوائل عام ٢٠١٠.

السيدة أنسيديي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها.

ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لكفالة أن يعيش العالم بمأمن من التهديد والانتشار النوويين. ويجب أن يكون ذلك المبدأ ومبدأ حُسن النيّة المبدأين الموجهين للمفاوضات في مجال نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي.

ما زالت الأولويات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح صالحة تماما، وكذلك جميع الهيئات الملتزمة بإحراز تقدم في تلك المسائل

وبتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها المحفل المفضل للتفاوض بشأن هذه المسائل ولتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومن بين تلك الهيئات، نشدد على هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ذات التكوين العالمي. وخلال هذا العام، الذي شهد بدء دورة عمل جديدة تستمر ثلاث سنوات في الهيئة، تشرّف بلدي بأن يكون أحد ممثلي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن ملتزمون تماما بنجاح الهيئة ونشدد على مزاياها باعتبارها محفلا تداوليا يتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتبادل الآراء.

وفضلا عن ذلك، نرحب باعتماد الهيئة بتوافق الآراء للبنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال: ”توصيات لبلوغ هدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية“؛ و ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“؛ و ”تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، التي سيتم النظر فيها بمجرد انتهائنا من العمل بشأن عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. ونأمل في تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٠ وأن يسفر ذلك عن التوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء.

على خلاف بداية الدورة السابقة، تجري مناقشاتنا في هذه المرة على خلفية أحداث جديدة تؤكد إعادة تنشيط الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تملك ولاية تفاوضية بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وننظر نظرة إيجابية إلى الموافقة على برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بعد ١٢ عاما من الشلل والركود اللذين عانت منهما تلك الهيئة نتيجة للموقف الذي تتبناه بعض البلدان والذي يتعارض مع روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تكون هاديا للعلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة. ويأمل وفد بلدنا في أن يبدأ إحراز تقدم بشأن برنامج العمل بأكمله دون مزيد من التأخير.

مرة أخرى، نرغب في أن نشدد على دعمنا لتنفيذ المبادرات دون الإقليمية والإقليمية العديدة بشأن نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في سياقها الجغرافي الصحيح، بحيث تناضل جميع بلدان منطقة ما من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز السلام والأمن من خلال مؤسساتها الوطنية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما، ولمشروع القرار A/C.1/64/L.22 الذي أعده وفد بيرو.

السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالإسبانية): يرحب الوفد الكندي بانتخابكم، سيدي، لرئاسة اللجنة الأولى خلال عام ٢٠٠٩. ويسعد كندا أن يُكلف ممثل جدير بالاحترام لنصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه بتوجيه عملنا، والوفد الكندي ملتزم بتقديم الدعم الكامل لكم بغية أن تكون هذه الدورة مثمرة.

(تكلم بالفرنسية)

من المهم التشديد على أن آلية المجتمع الدولي لنزع السلاح تتطلب وجود إرادة سياسية إذا كنا نريد تحقيق نتائج. وفي الأسابيع الأخيرة، كان مما شجع كندا أن ترى وجود إرادة سياسية على أعلى المستويات، وبخاصة داخل مجلس الأمن. وينبغي الإشادة باتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي يشهد على التزام مجلس الأمن بعدم انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح النووي. ويوفر ذلك القرار زخما حيويا للجهود التي نبذلها هنا في اللجنة الأولى ومن شأنه مساعدتنا في إحراز تقدم في عملنا بشأن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ويبرز القرار أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يصفها

بأنها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية لمتابعة نزع السلاح النووي وللاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار ونحن نحضر للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي يعقد في أيار/مايو المقبل، تحث كندا جميع الدول الأطراف على أن تفكر ملياً في اعتمادنا على المعاهدة وفي الدعم الضعيف نسبيا الذي توفره الأمم المتحدة والدول الأطراف في المعاهدة لآليتها. ولغرض المقارنة، لنضرب مثلا باتفاقية الأسلحة البيولوجية التي توجد لديها وحدة مؤلفة من ثلاثة أشخاص لدعم تنفيذ الاتفاقية، أو باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة لها، وهي أكبر بكثير.

واليوم، فإن معاهدة عدم الانتشار ليس لديها ولو حتى موظف واحد بدوام كامل في مكتب شؤون نزع السلاح. والهيكل الصغير للغاية الذي توفره الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للمعاهدة يشكل تحديا كبيرا لقدرة أي بلد تقريبا على ترؤس اجتماع بشأن المعاهدة، أو حتى، تعزيز فعاليتها.

وبالتالي، فإن كندا تتعامل مع المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بعزيمة على تعزيز آليتنا الحالية لنزع السلاح. وفي أيار/مايو الماضي، في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، وزعت كندا ورقة عمل بعنوان ”تعزيز العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.8). وتتناول الورقة ما تسميه كندا العطب المؤسسي للمعاهدة. وتقترح ثلاثة خيارات، لن تترتب عليها أي تكلفة إضافية على الأعضاء، في حالة اعتمادها معا. ومن شأن الاقتراحات الثلاثة تمكيننا من تحسين فعالية المعاهدة من خلال التدابير التالية: اعتماد جدول اجتماعات معدل، يتم بموجبه الاستعاضة عن الدورات الحالية للجان التحضيرية بمؤتمرات عامة سنوية أقصر وأكثر تركيزا، وإنشاء هيكل إداري أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من خلال إيجاد مكتب دائم يتكون من الرئيسين السابقين والرئيس الحالي؛ وتعزيز القدرة الإدارية للعملية الاستعراضية للمعاهدة عن طريق إنشاء وحدة للدعم. وكندا تتطلع إلى الدخول في حوار مع الدول الأطراف الأخرى بشأن محتويات ورقة عملها.

أود أن أختتم كلمتي بملاحظة إيجابية. لقد حظي سفير كندا، السيد غرينيس برئاسة جلسات اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠٩، ويسرّ كندا أن تبلغ عن الوضع الجيد لتلك الاتفاقية، وهذا يرجع جزئيا إلى مساعدة وحدة دعم التنفيذ. ويبين عمل الاتفاقية أنه مع قليل من الابتكارية والنية الحسنة، يمكن لآلية نزع السلاح أن تمضي قدما بهدفنا المشترك المتمثل في جعل عالمنا أكثر أمناً، ومن بين أمور أخرى، جعله خاليا من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا لعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.51.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الوارد في الوثيقة A/64/139، المقدمة في إطار البند ٩٦ (ط) من جدول الأعمال. نود أيضا أن نسجل في المحضر تقديرنا لتلك الوفود التي قدمت المعلومات المطلوبة وفقا للقرار ٤٩/٦٣ لعام ٢٠٠٨.

إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تشكل معلَماً هاماً في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بإضفاء حجة أخلاقية قوية للقضاء قضاء

مبرما على هذه الأسلحة. لقد أعلنت المحكمة العالمية بصورة قاطعة لا لبس فيها بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالسعي بحُسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

بالنظر إلى تعدد التعقيدات التي تحيط حاليا بمفاوضات نزع السلاح الدولي، من الحتمي أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة والشجاعة الأدبية لكسر طوق الجمود الراهن بغية بلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد ومنذ عام ١٩٩٧ ما برحت ماليزيا تقدم مشروع قرار بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

ويسرّنا مرة أخرى أن نعرض على اللجنة مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“ المتضمن في الوثيقة A/C.l/64/L.51. وبغية تحقيق أوسع دعم ممكن، تم الإبقاء على الشكل الحالي لقرارات هامة اتخذتها محكمة العدل الدولية، لا سيما ما ورد في الفقرتين ١ و ٣ من مشروع القرار المشفوع بالتحديات الفنية اللازمة.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى ذات صلة، يؤيد وفدي الرأي القائل بأن الدول الأعضاء في تأييدها لمشروع القرار ستؤكد من جديد أيضا استمرار التزامها بالعمليات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وهذه التعبيرات عن الالتزام ستقطع شوطا طويلا نحو تبديد الفكرة القائلة بأنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي على أفضل وجه إلا من خلال الجهود الانفرادية أو الثنائية.

إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها لا تزال تمثل مساهمة كبيرة في مجال نزع السلاح النووي وتضيف وزنا كبيرا على الحجة الأخلاقية التي تطالب بالقضاء التام على هذه الأسلحة. فتأييد مشروع القرار يمثل إعادة تأكيد التزامنا بالعملية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

نشكر متبني مشروع القرار وندعو الآخرين إلى المشاركة في تبنّيه. ونأمل أن يظل مشروع القرار يحظى بتأييد الدول الأعضاء.

السيد خاطر (قطر): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذا النقاش الموضوعي بشأن آلية نزع السلاح. وأتقدم بالشكر إلى رئيس وأعضاء فريق مؤتمر نزع السلاح، ورئيس لجنة هيئة نزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري المعني بنزع السلاح ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على مشاركتهم في هذه المناقشة الهامة وما أبدوه من آراء مفيدة وبنّاءة.

لا شك في أن الحديث عن آلية نزع السلاح يجب أن ينطلق من الدور المركزي والمحوري لمنظومة الأمم المتحدة في آليات نزع السلاح. وفي الحقيقة، على الرغم مما يوجّه إلى آلية نزع السلاح من انتقادات بضعف فعاليتها، فإنها تقوم بدور هام لا يمكن الاستغناء عنه في التخطيط لدرء المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في أنحاء العالم. وكل ما تحتاجه الآلية هو الإرادة السياسية الصادقة، حيث أن كل جزء من هذه الآلية يؤدي دورا هاما. فمؤتمر نزع السلاح في جنيف يتم فيه التفاوض على معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه اللجنة هي المنتدى الذي يصادق على قرارات نزع السلاح التي تحدد المبادئ التوجيهية، وهيئة نزع السلاح هي الهيئة التداولية التي تناقش مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح، وتقدم بشأنها التوصيات اللازمة وهي لا تقل أهمية في ذلك عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح. وتسهم دولة قطر مساهمة إيجابية في تعزيز آلية نزع السلاح على الصعيد الوطني من خلال الالتزام بتطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح بشتى أنواعها في مجالات، من قبيل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والغازات السامة والألغام، وسن التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية والوطنية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة. كذلك تقوم بتدريب الكوادر الوطنية وخلق الوعي الإعلامي للتنفيذ والتحقق، وتنظيم واستضافة الفعاليات لتعزيز التعليم والتدريب ومشاركة الخبرات الفنية في تنفيذ تلك الصكوك، خاصة عندما يتعلق تنفيذها بتعزيز قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية التابعة لها.

أما على الصعيد الإقليمي، فتشارك دولة قطر في تعزيز آلية نزع السلاح، من خلال التنسيق المستمر مع المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال نزع السلاح، بما في ذلك إحكام الرقابة على الصادرات وتعزيز قدرات الرقابة الحدودية في المنطقة، بالتعاون بين أجهزة الدفاع والأمن ومراعاة المعايير البيئية في نزع السلاح من خلال المجالس والهيئات البيئية، حيث أن تلك الهيئات الإقليمية تعتبر ترتيبات فاعلة ومكملة لدور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إعمالا للفصل الثامن من الميثاق، كما تشارك دولة قطر مشاركة إيجابية وفاعلة في المداولات التي تُجرى في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح من أجل تعزيز التوافق في تلك الهيئات وتنشيط عملها.

أخيرا، يؤكد وفدي بلادي على أهمية التنسيق بين الرؤساء السابقين والحاليين لمؤتمرات نزع السلاح، وعلى عقد جلسات عامة، وتعزيز جدول الأعمال الزمني والجلسات الرسمية وغير الرسمية، والاعتراف بأولوية نزع السلاح على جدول أعمال، وأن يتم الشروع في المفاوضات بشكل صريح بشأن المواد الانشطارية. ونؤكد على ضرورة تحلي الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية من أجل بلوغ الأهداف المشتركة، ولن يتم ذلك إلا بتنفيذ التعهدات والاتفاقيات من جانب الدول الأعضاء والابتعاد عن تسييس أعمال آلية نزع السلاح.

السيد ماسيدو سوريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): من الطبيعي أن يؤيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي للجنوب والدول المنتسبة إليها.

(تكلم بالإنكليزية)

كل عام عندما نستعرض جدول أعمال نزع السلاح برمته والمسائل ذات الصلة في اللجنة الأولى، تكون لدينا صورة واضحة عن المهمة الهائلة التي لا تزال تنتظرنا، أي تعقد المسائل وتعدد المسؤوليات والآراء والمواقف. ومن حُسن الطالع أنه توجد رغبة سائدة من أجل عالم خال من الحروب والتزام حقيقي بالمبادئ والمُثل المتجسدة في الميثاق. ويتم توجيه كل هذا الجهد من خلال آلية قد تكون معقدة وثقيلة، ولكنها تستجيب لتعقُّد المسائل والمجتمع الدولي المتعدد الأوجه.

ويتكلم النقاد السطحيون أحيانا عن أنهار الكلام وأطنان الورق وندرة العمل. في الواقع، من الصعب قياس كمية ما أمكن تفاديه من العنف والدمار من خلال تلك الكلمات وكميات ذلك الورق. ولكن من المؤكد أن الصمت لن يكون أفضل. وما فتئت الجمعية العامة منذ اتخاذها أول قرار لها تعمل من أجل نزع السلاح. ولسنوات عديدة، تعود اللجنة الأولى للنظر بلا كلل في جدول أعمال واسع، حيث تتفاوض بنشاط على حوالي ٥٠ مشروع قرار

في كل دورة. ولا يمكن اعتبار العدد المتزايد من المداخلات علامة على عدم الاهتمام.

وثمة عنصر آخر في هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح هو هيئة نزع السلاح، التي في وسعها، وفقا للقرار ٤٩٢/٥٢، التركيز على تداول بندين أو ثلاثة من البنود الموضوعية، مثل إعداد إعلان العقد الذي يبدأ عام ٢٠١٠ العقد الرابع لنزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح باعتماده برنامج العمل في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، قد بعث رسالة واضحة مفادها أن الحواجز التي تعترض إجراء مفاوضات نزع السلاح قد بدأت في الانهيار. ولا يمكن تحقيق جميع العناصر اللازمة لبدء العمل الفعلي هذا العام. ومع ذلك، يجب ألا يهدر الزخم السياسي، والبرازيل تؤيد مشروع قرار بشأن أعمال المؤتمر يدعم اعتماد برنامج عمل في مطلع العام المقبل، يتبعه على وجه السرعة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه.

وتكتسي الأحداث الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح هذا العام أهمية خاصة، لأنها تكشف أن الجمود الذي استمر لعدة سنوات لم ينجم عن ظروف عمل الجهاز بالشكل المنصوص عليه في نظامه الداخلي. بل أسفرت المرونة والانفتاح السياسي بالترادف مع المهارة الدبلوماسية، عن إزالة المخاوف وأدت إلى توافق في الآراء. وبعبارة أخرى، إن الإرادة السياسية والمفاوضات هي التي يمكن أن تحرك الآلية وليس العكس. والإرادة السياسية لا تنشأ بصورة عفوية. بل هي في الواقع تعبير عن مشاركة الدولة في المجتمع الدولي والتزاماتها تجاه مواطنيها والبشرية. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية في هذه الحالة تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أثبتت الخلافة المحايدة والمرنة لرؤساء مؤتمر نزع السلاح، وفقا للترتيب الأبجدي، أنها سمة إيجابية، تتيح التعاون بين جميع الرؤساء خلال كل دورة، والانتقال السلس من دورة إلى أخرى، كما هو الحال الآن بين الرئاسة الحالية، النمسا، والرئاسة التالية: بنغلاديش.

ويمثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعما هاما آخر لعمل تلك الآلية، حيث أتاح فرصا للبحث والمناقشة والعمل بصورة مستقلة عن المفاوضات الفعلية.

والأمانة العامة جزء لا يتجزأ من الآلية، وفي هذا المقام ينبغي الثناء على مكتب شؤون نزع السلاح الذي يديره مواطن من بلدي، هو الممثل السامي، السفير سيرجيو دوارتي، وعلى أمانة مؤتمر نزع السلاح برئاسة الأمين العام للمؤتمر، السفير سيرجي أوردزونيكيدزي.

إن الآلية التي أنشئت في مجال نزع السلاح لا توجد في فراغ. ولا بد لها أن تكون دائما على علم بالتفاهمات الثنائية والإقليمية وتتأثر بها وبالمحافل المتعددة الأطراف، مثل عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا بدّ لها أيضا من الانتباه إلى المجتمع المدني، حيث توجد مؤسسات ذات خبرة ودراية واسعتين تنتج عملا قيّما للغاية في دعم المهمة الصعبة المتمثلة في مفاوضات نزع السلاح.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا وتقع على عاتقها مسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح. وهذه اللجنة – اللجنة الأولى – تجسيد لإيماننا بفوائد العمل الجماعي واتباع نهج متعددة الأطراف في حل المسائل العالمية المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

وبوصف مؤتمر نزع السلاح المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، تقع على عاتقه

مسؤولية كبيرة لإحراز تقدم في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. ونحن ما زلنا ملتزمين بالجهود، اتساقاً مع النظام الداخلي، التي تهدف إلى توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله من أجل بدء عمله الموضوعي مبكرا. ولأن قراراته تؤثر على الأمن القومي للدول الأعضاء فيه، من المنطقي أن يسيّر المؤتمر عمله وأن يتخذ قراره بتوافق الآراء.

والهند تعلّق أهمية كبيرة على هيئة نزع السلاح التي هي الفرع التداولي للأركان الثلاثة لآلية نزع السلاح التي وضعت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح. وبوصفها المنتدى التداولي العالمي، فهي توفر النظر المتعمق في مسائل محددة في مجال نزع السلاح لتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة، ويمكنها أن تساعد في إعادة الاتساق والتوافق في الآراء بشأن جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح المجزّأ حاليا.

لقد جعل الأمين العام نزع السلاح النووي أولوية شخصية وقدم خطته المؤلفة من خمس نقاط، التي تشير، في جملة أمور، إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وينبغي للمجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح الذي يقدم المشورة للأمين العام أن يكون أكثر تمثيلا حتى يمكنه أن يعبّر عن أوسع نطاق ممكن من الآراء ووجهات النظر. وينبغي له المحافظة على تركيزه على نظرة أوسع لمسائل نزع السلاح العالمي، بدلا من العمل بوصفه لجنة تحضيرية لمعاهدة أو أخرى.

وينبغي أن يُدعّم التفاؤل الحالي في مجال نزع السلاح باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، نود أن يُعزز فرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف بغية تيسير تنفيذ عمل الهيئات الدائمة للمعاهدات في إطار الأمم المتحدة، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وفي سياق متصل، فإن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو الكيان التابع للأمم المتحدة المناط به إجراء بحوث معمقة طويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح، يستحق مزيدا من الدعم من الميزانية العادية للمنظمة، من أجل تيسير عمله البحثي بطاقم معزز من الموظفين على أساس مستدام. ونود أن يعيد المعهد تجهيز نفسه ليكون في طليعة العمل البحثي بشأن نزع السلاح النووي، وهي المهمة التي لا يمكن أن تتحقق عندما يعتمد المعهد بشدة على التبرعات. وتمثل منشورات المعهد قاعدة موارد عالية القيمة ويجب نشرها على نطاق واسع.

ونعتقد أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وتشجيع التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على أساس توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ (A/57/124) من شأنها تعزيز زيادة الوعي العالمي وتعزيز الإرادة الجماعية لصالح أهداف نزع السلاح العالمي.

لقد رحبت الهند بافتتاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي الجديد للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو في العام الماضي. وستقدم الهند كل الدعم الممكن إلى مركز كاتماندو حتى يتسنى له الوفاء بولايته وستقدم مساهمة مالية في ذلك الصدد.

السيد لوبيث – تريغو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أكد وفد كوبا مجددا في أكثر من مناسبة على ضرورة إحراز تقدم ملموس في المفاوضات والمداولات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونأمل أن تترجم إعلانات التغيير الصادرة مؤخرا إلى تقدم حقيقي.

ونلاحظ بتفاؤل اعتماد برنامج للعمل في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام، بعد الكثير من الوقت والكثير من

الجمود في ذلك الجهاز الهام. وبالنسبة للعام المقبل، نأمل أن تسود المرونة اللازمة استنادا إلى النظام الداخلي ويتم إجراء حوار بناء، يفضي إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر سيراعي جميع الأولويات الحقيقية الحالية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وتؤكد كوبا مجددا أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن هذا الموضوع. ونكرر الدعوة التي وجهها أعضاء حركة عدم الانحياز المتعلقة بضرورة توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل من خلال جملة أمور من بينها إنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن، باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. ونزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى ويجب أن يظل كذلك، وعلى ذلك الأساس ينبغي أن نبني توافقات الآراء مستقبلاً في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أؤكد على أن الوفد الكوبي، إلى جانب سائر أعضاء حركة عدم الانحياز، يعتقد أنه يجب علينا أن نبدأ في أقرب وقت ممكن في المفاوضات بشأن برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن جدول زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية.

كما نود أن نشدد على أهمية هيئة نزع السلاح ووجاهتها باعتبارها الجهاز التداولي المتخصص الوحيد داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وتدعم كوبا تماما عمل الهيئة وتأمل أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين للتوصل إلى اتفاقات بشأن توصيات محددة في الاجتماعات المقبلة لهيئة نزع السلاح. ونحن على ثقة بأنه بمقدورنا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، مما سيؤدي دورا إيجابيا لحشد الجهود العالمية لمواجهة التحديات الحالية والناشئة في ميدان نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والانتشار والأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، سيساعد مرة أخرى على وضع نزع السلاح على رأس برنامج العمل الدولي وتحديد أهداف إرشادية بغية التعجيل بتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة.

وكما قالت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا، فإننا نعرب مجددا عن دعمنا هنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، ونعرب عن قلقنا لاستمرار انعدام التوافق في الآراء حتى الآن. ومن الهام أن تواصل الجمعية العامة نظرها المعمق في هذا الموضوع بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف وجدول الأعمال وإنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وأن تعيد انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل هذه الأغراض.

ونعرب مجددا عن قلقنا إزاء التوجه المتزايد في هذه اللجنة صوب إنشاء أفرقة خبراء ذات تشكيلات محدودة لتحليل مواضيع حساسة للغاية وتوليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اهتماما بالغا. ونعتقد أن إنشاء أفرقة الخبراء ينبغي أن يكون الاستثناء وليس القاعدة، ويتعين أن تحتل مكان الصدارة العمليات الشفافة والشاملة التي يمكن فيها لجميع الدول الأعضاء أن تضطلع بدور على قدم المساواة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن كوبا ترى أن الصعوبات الرئيسية التي تواجه آلية نزع السلاح لا تتعلق أساساً بازدياد فعالية أساليب عملها أو نقصانها، بل بأسباب مختلفة، لا سيما انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول لإحراز التقدم بشأن قضايا هامة وأساسية للسلم والأمن الدوليين، مثل قضية السلاح النووي. ونحن متفائلون بالإعلانات الجديدة في ميدان نزع السلاح ونأمل أن نبدأ في

رؤية أكثر إيجابية في القريب العاجل من شأنها أن تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي.

السيد أوسكيبر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يكتسي إنشاء آلية فعالة ومتعددة الأطراف لنزع السلاح أهمية أساسية للسلم والأمن الدولي. والجمعية العامة ولجنتها الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، كلها أجزاء في هذه الآلية المعقدة. وتدعم تركيا عمل تلك الأجهزة الهامة وتشارك فيه بصورة فعالة.

ونعتبر اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة محفلا هاما لإجراء المشاورات بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح واعتماد مشاريع قرارات في هذا الميدان. وبالمثل، نعتبر أنّ لمؤتمر نزع السلاح دورا حاسما في مواجهة التحديات الأمنية العالمية اليوم. ونأمل صادقين أن يكون بمقدور المؤتمر استئناف دوره التفاوضي باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي لنزع السلاح.

ولتحقيق هذا الهدف، ترحب تركيا باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق من هذا العام. ونتوقع أن تتم قريبا إزالة العراقيل التي لا تزال تحول دون تنفيذ برنامج العمل، ليتسنى للمؤتمر البدء في عمله الموضوعي بشأن الشروع في المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإحراز تقدم مواز بشأن الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن موقف تركيا المعروف جيدا بشأن زيادة أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن مسألة زيادة أعضاء مؤتمر نزع السلاح ليست أولوية في هذه المرحلة. وفي الوقت الذي لم يتغلب فيه المؤتمر بعد على الجمود الحالي، ينبغي أن نسعى جميعا إلى العمل صوب كفالة تشغيله الفعال بدلا من تكريس وقتنا وطاقتنا الثمينين لمسائل أخرى أقل إلحاحا. وينبغي ألا يفسر ذلك بتاتا بأنه معارضة قطعية من جانب تركيا لزيادة أعضاء مؤتمر نزع السلاح. غير أننا نعتقد أن هذه المسألة ينبغي تناولها على أساس كل حالة على حدة، مع المراعاة الواجبة لإسهامات البلدان المرشحة في السلم والأمن الدوليين.

وتشكل هيئة نزع السلاح جهازا عالميا آخر يتناول مسائل نزع السلاح. ونحن ندعم عمل الهيئة ونريد لذلك الجهاز أن يضطلع بدور أكثر فعالية في تعزيز أهدافنا المشتركة في هذا الميدان.

وقد تمكّنت الآلية الحالية لنزع السلاح من وضع مختلف الصكوك التي تتضمن واجبات والتزامات في ميدان نزع السلاح. غير أننا نعتقد أن هذه الآلية يمكن، بل ينبغي، أن تقوم بأكثر من ذلك. ومن مسؤوليتنا جميعا أن نعمل بصورة حثيثة لتحقيق ذلك الهدف. ونعتقد أن الأجواء الدولية المواتية الناشئة تشكل فرصة فريدة ينبغي اغتنامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن آلية نزع السلاح. وقبل أن أعطي الكلمة لممثلي المنظمات غير الحكومية الحاضرين معنا عصر هذا اليوم، أعطي الكلمة للوفود التي طلبت عرض مشاريع قرارات أو مقررات.

أعطي الكلمة لممثل ميانمار ليعرض مشروع القرار A/C.1/64/L.48.

السيد مونا مونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني فعلا أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.48 والمعنون ”نزع السلاح النووي“ بالنيابة عن مقدميه.

إن الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة. فمن الممكن تحقيق كل شيء على وجه أفضل بالتخلص من هذه الأسلحة وليس من خلال المحافظة. وفي سياق هذا الاقتناع،

يقدم المقدمون مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي مرة أخرى هذا العام.

ويحيط مشروع القرار علما بما صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من إشارات إيجابية عن المفاوضات التي أجرياها بشأن الاستعاضة عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي ستنتهي صلاحيتها في نهاية عام ٢٠٠٩. كما يحيط مشروع القرار علما بالتصريحات الإيجابية التي أدلت بها مؤخرا الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها تعتزم السعي إلى اتخاذ إجراءات لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، بينما تؤكد من جديد ضرورة اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات ملموسة عاجلة لتحقيق هذا الهدف، في إطار زمني محدد، وتحثها على اعتماد تدابير إضافية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

ويعبّر مشروع القرار على النحو الواجب عن التطور الهام الذي حدث في مؤتمر نزع السلاح هذا العام: أي اعتماد برنامج عمل لدورة عام ٢٠٠٩، في ٢٩ أيار/مايو، الذي يشكل تطورا محمودا في جدول أعمال نزع السلاح.

ويحث مشروع القرار، من جملة أمور، مؤتمر نزع السلاح على الشروع، في أسرع وقت ممكن، في أعماله الجوهرية أثناء دورته لعام ٢٠١٠، استنادا إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي جميع الأولويات الفعلية والحالية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

كما يذكر مشروع القرار بالجهود والتوصيات الماضية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي بغية نقل الرسالة المتمثلة في أن نزع السلاح ظل يشكل الأولوية القصوى على جدول المجتمع الدولي طيلة عدد من العقود. ووفقا لذلك، يركز مشروع القرار على مجموعة من السبل والوسائل العملية لتحقيق إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المحافل المختلفة. كما يوجز الخطوات المؤقتة التي ينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تلغي فورا حالة التأهب لأسلحتها النووية وتعطل نشاطها وتعزز التدابير الوقائية وتدابير بناء الثقة. ونعتقد أن هذه التدابير هامة وضرورية. والأهم من ذلك أنها تشكل شرطا مسبقا لتمهيد السبيل أمام الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ويدعو مشروع القرار هذا مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم التهديد باستخدامها. والعديد من الدول لا تتمتع بهذه الضمانات، على شكل مناطق خالية من الأسلحة النووية أو تحالفات عسكرية. ولم يتم الإقرار بعد بالحق المشروع للدول التي قررت التخلي عن الخيار النووي، وتكريمه والرد عليه بالمثل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويستفيد مشروع القرار من قرارات السنوات الماضية، التي حددت التدابير التي ينبغي أن تتخذها مختلف الأطراف الفاعلة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نود أن ندعو جميع الدول إلى إبداء التزامها ببناء عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تأييد مشروع القرار.

السيد أروتشا أولابويناغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلن أن وفد المكسيك قرر ألا يقدم في دورة الجمعية العامة هذه مشروع مقرر مثل مشاريع المقررات المقدمة إلى اللجنة الأولى منذ عام ٢٠٠٢ بغية إدراج بند معنون ”عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتحديد سبل ملائمة للقضاء على الأخطار النووية في سياق نزع السلاح النووي“ في جدول الأعمال المؤقت للدورات اللاحقة.

وكما يذكر جميع المشاركين، قد ورد اقتراح عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع في إعلان الألفية. وفي السنوات السابقة، حظي القرار بتأييد كبير من جانب المجتمع الدولي. غير أنه لا يحظى بالاتفاق العام. ويتماشى قرار عدم تقديم مشروع المقرر هذا في هذا العام مع إصرار الحكومة على مواصلة العمل صوب إيجاد أجواء مواتية لنزع السلاح، وفي المقام الأول والأخير، لكفالة نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونأمل أن تقتدي الدول التي لم تؤيد مشروع المقرر في الدورات السابقة بهذه الروح البناءة خلال المؤتمر الاستعراضي. كما نأمل أن نحدد في عام ٢٠١٠ أهدافا محددة لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية ونضع حدا، بالتالي، للتهديد الذي يطرحه مجرد تواجد الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نستمع الآن لعروض بشأن الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية يقدمها ممثلو المنظمات غير الحكومية. وسيتكلم متكلمان عن مسائل الأسلحة النووية، بينما سيتناول الآخرون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأسلحة العنقودية والألغام الأرضية. وبعروض المنظمات غير الحكومية، سنكون قد اختتمنا الجزء المواضيعي من الدورة. وفي جلستنا المقبلة، سنبدأ المرحلة الثالثة من أعمالنا: أي البت في جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثلي المنظمات غير الحكومية، سأعلّق الجلسة لكي نتمكن من مواصلة مناقشتنا في جو غير رسمي.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٧/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٨/١٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد تجاوزنا الساعة ١٨/٠٠ بكثير. ولذلك، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على تعاونهم في عمل اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.